المحاضرة الأولى

المحور الأول: ماهية التسيير الجبائي وأهدافه

تمهيد:

جباية المؤسسة هي النظام الجبائي القانوني المطبق على المؤسسات الاقتصادية لضمان إيرادات الدولة، وهي التي تغطى بواسطتها نفقات ميزانية الدولة فالجباية تشكل أحد عناصر المحيط الذي تتعامل معه المؤسسة، وهي تؤثر عليها من خلال الآثار المالية لمختلف الضرائب كما أن التغير الدائم للنصوص الجبائية، يجعل من تحديد المعلومة الجبائية للمؤسسة أمرا في غاية الأهمية.

من هنا يتم طرح مفهوم التسيير الجبائي للمؤسسة والذي يؤكد على توفر إمكانية للمؤسسة في التعامل مع الجباية وتسييرها خدمة لأهدافها، دون المساس بمبادئ النظام الجبائي.

أولا-مفهوم التسيير الجبائي

هناك العديد من التعاريف للتسيير الجبائي نذكر منها:

التصور الأول: هو التعريف الفرانكوفوني، يرى أن التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدأي عدم التعسف في إستعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية، وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع[1].

التصور الثاني: هو التعريف الأنجلوسكسوني، يرى أن التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل:

- ✓ حملة الأسهم (المساهمين)؛

[1]- محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص: 1.

- ✓ المدراء الماليين؛
- ✓ المحللين المالين؛
- ✓ إدراة الضرائب؛
- ✓ المجتمع؛
- ✓ المراجعين...الخ.

المعنيين بعملية الإفصاح، أما عن مبلغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط)، بالإضافة أن له نظرة عالمية، وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبـــائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في سوق المال عن طريق ضمان أقل إخضاع جبائي وهذا ما يسمى: المساهمة في خلق القيمة.إذن نستنتج أن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا ينظر فقط إلى كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة بل يتعداه إلى نظرة أبعدمن ذلك، وهي كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة[2].

وحسب كريستين كوليت فإن التسيير الجبائي يعني أن الضريبة التي هي بمثابة إلتزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وأن تصبح متغيرا فعالا في إستراتيجيتها، إذن بدلا من السلبية تجاه الجباية، يطرح الإستعمال الفعال والذكي لها[3] كما يعرف التسيير الجبائي بأنه الإختيار بين الخيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بالإعتبار[4]:

- ✓النصوص التشريعية الجبائية.
- ✓خصوصيات كل مؤسسة.
- ✓درجة الخطر الجبائي.

---

[2]– محمد عادل عياض، مرجع نفسه, ص: 2.

[3]- Christine collette , Gestion Fiscale des entreprise, paris: Ellpse,1998,p:22

[4]- Jaque Suhem et Michel Jammes Audit et gestion fiscale de l'entreprise ,Paris: Editions EfE, Mai 1996, p: 10

ثانيا- خصائص وأهداف التسيير الجبائي والعوامل المؤثرة فيه

1. خصائص التسيير الجبائي

إن تطور المؤسسات وإتساع نشاطها وزيادة حدة التنافس بينها وفي ظل بيئة متغيرة، وهو ما يتطلب منهم التكيف مع المتغيرات ومعرفة تطوراتها والإستفادة منها على أحسن وجه حتى تستطيع تعزيز مكانتها في السوق أمام منافسيها.

ومن أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها هي تخفيض التكاليف وترشيد النفقات، ولا يتأتى هذا إلا بإتباع سياسة تسييرية ناجعة، لذا يتعين على المسير الجبائي أن يسير جباية المؤسسة بالطريقة التي يضمن من خلالها أحسن الإختيـــارات وذلك لإتخاذ القرار داخل المؤسسة.

إذن فالتسيير الجبائي يتميز بخاصيتين أساسيتين[5]:

الخاصية الأولى: وهي إستعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي.

الخاصية الثانية: وهي كونها ناتجة عن قرار طوعي للمكلف بالضريبة.

1.1.إستعمال الوسائل المشروعة قانونا.

من خصائص التسيير الجبائي إستعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي لتحقيق الوفرات الجبائية، وهنا يجب التمييز بين التسيير الجبائي وكل من الغش الضريبي، التهرب الضريبي.

1.1.1.الغش الضريبي

[5]- محمد عادل عياض، مرجع سابق, ص: 4.

يعرف الغش الضريبي على أنه: فعل إرادي يقوم به الممول الذي يقرر مخالفة القانون للتملص من دفع الضريبة، وفي هذه الحالة نلاحظ وجود سلوك إجرامي مقصود ومتعمد[6].

وقد يأخذ الغش الضريبي عدة صور منها[7]:

- ✓ إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتوجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به، خاصة المبيعات بدون فاتورة.
- ✓ تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للإستناد إليها عند طلب الحصول إما على تخفيض أو خصم أو إعفاء أو إسترجاع للرسم على القيمة المضافة وإما الإستفادة من الإمتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين.
- ✓ القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد في حسابات أو القيام بتنفيذ أو إجراء قيد في الحسابات غير صحيح، أو وهمي في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليه في المادتين 09 و10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محلها.ولا يطبق هذا الحكم على المخالفات المتعلقة بالنشاطات التي تم إقفال حساباتها.
- ✓ قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق أخرى أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به.
- ✓ كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل أو جزء من مبلغ الضرائب والرسوم كما هي مبينة في التصريحات المودعة.

2.1.1. التهرب الضريبي:

يعرف التهرب الضريبي على أنه:

---

[6]– عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 215.

[7]– المادة 193، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة مالية، 2012.

مجموع السلكات الرامية إلى تقليص مبالغ الإقتطاعات الضريبية الواجبة الدفع. فإذا كان ذلك بإستخدام أدوات مشروعة فيدخل ضمن دائرة الغش الضربي. وعليه يمكن إعتبار الغش الضريبي تهربا غير مشروع[8].

3.1.1.الأمثلية

وهي الوضعية التي ينجح فيها الممول في تقليص مبلغ الضريبة الواجب عليه دفعها دون أن ينتهك القانون أو يقلص من إلتزاماته الضريبية.

4.1.1.التسيير الجبائي

يعمل المسير الجبائي على تحليل التشريعات ودراستها من أجل إيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من طـرف المشروع وبالتـــــالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار قانوني، وعليه فإن من بين المميزات الأساسية للتسيير الجبائي أنه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش الضريبي، كما أنها تختلف عن التهرب الضريبي مع الإقرار بوجود غموض في بعض التشريعات الجبائية تجعل الحاجز الفاصل بين التسيير والتهرب الجبائي بسيطا للغاية[9].

2.القرار الطوعي للتسيير الجبائي

إن التسيير الجبائي يرتكز على مبدأ حرية التسيير الجبائي الذي ينص على حرية إختيار المكلف الوضعية المناسبة له، وهو مرتبط بالإختيار الجبائي، فعملية إتخاذ القرار تتضمن إختيار بين بديلين أو أكثر.هذه القرارات تعكس إرادة المؤسسة في إختيار البديل الجبائي المناسب الذي يقره المشرع الجبائي وذلك بهدف تقليص الضرائب المستحقة على المؤسسة، فبإنعدام هذه الخيارات والبدائل في التشريعات الجبائية يصبح التسيير الجبائي مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الضريبية المحددة مسبقا، وبالتالي يقف المسير الجبائي أمام مختلف الضرائب موقفا سلبيا.

---

[8]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 216.

[9]- محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص:5.

اذن فالتسيير الجبائي يجد معناه الحقيقي في الأنظمة الضريبية التي تحمل تشريعاتها عناصر التسيير الجبائي المقدمة للمؤسسات من خيارات وبدائل و إمتيازات، فالخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع هي إحدى الوسائل التي تستعملها الدولة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وغيرها عن طريق توجيه نشاط المؤسسة التي تحاول الإستفادة من مختلف الإمتيازات والخيارات الجبائية المتاحة لها عندما تكون في وضعية قانونية معينة، وبالتالي يكون للمؤسسة الحرية التامة في إختيار البديل المناسب وإتخاذ القرارات التي تتلائم مع مصلحة المؤسسة.

ثالثا: أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي لجملة من الأهداف والتي نذكر منها:

- ✓تحقيق الأمن الجبائي.
- ✓التحكم في العبء الجبائي.
- ✓ضمان الفعالية الجبائية.
- ✓خدمة إستراتيجية المؤسسة.

1. تحقيق الأمن الجبائي

يتمثل النظام الجبائي في مجموعة الضرائب المطبقة والصادرة على شكل قوانين وتشريعات، حيث تضطلع الإدراة الجبائية بتحصيل هذه الضرائب في إطار القوانين الخاصة والعامة المتعارف عليها بعيدا عن المعارضة والتضارب[10].

وتعمل المؤسسة على تحقيق الأمن الجبائي وذلك من خلال تفعيل الرقابة الداخلية وإنشاء وتطوير أدوات للتسيير الجبائي والتي تسمح بتشخيص الإلتزامات الجبائية للمؤسسة بهدف تفادي الخطر الضريبي[11].

2. التحكم في العبء الجبائي

---

[10]– محمد حمو، منور أوسرير، "جباية المؤسسات" ، مكتبة بن حوسي السعيد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر،2009، ص: 51.

[11]- Youssef El Fellah, la gestion fiscal des entreprise (cas de la Tunisie), Mémoire de fin d'étude de troisième cycle, spécialisé en finances publiques, 2003, p : 23

يتمثل العبء الجبائي في آثار الضريبة على أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج[12]، ولقياس العبء الضريبي نكون أمام معيارين[13].

- ✓ **العبئ الجبائي المطلق:** وهو عبارة عن ذلك الجزء من الحصيلة الضريبة عن مدة معينة، والذي إستقر نهائيا في ذمة المكلف، أي كمية الأموال التي تحملها المكلف الفعلي للضريبة خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ **العبئ الجبائي المطلق** = الحصيلة الضريبية التي تحملها القطاع فعلا / عدد أفراد القطاع.
- ✓ **العبئ الجبائي النسبي:** هو عبارة عن العبئ الجبائي المطلق منسوبا إلى المقدرة التكلفية للمكلف.

العبء الجبائي النسبي= العبء الجبائي المطلق / مقدرة التكلفة للمكلف.

تساهم الأعباء الضريبية في الرفع من تكاليف الإنتاج بإعتبارها جزءا من سعر التكلفة لأي منتج هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها ويتجلى ذلك من خلال:

- ✓العمل على تخفيض الضريبة.
- ✓تأجيل دفع الضريبة من أجل الإستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة.

3. الفعالية الجبائية

يقصد بها إستغلال المؤسسة للفرص والمزايا الضريبة التي يمنحها القانون والتحكم فيها مما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية، فالتشريعات الجبائية والتجارية الحديثة تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات الضريبية فالخيار الضريبي حسب المعنى الضيق هو البدائل والخيارات الممنوحة في التشريع الجبائي.

إذن فتحقيق الفعالية الجبائية مرتبط بمدى إدراك المؤسسة، وتمتع مسيريها الجبائيين بأفق واسع، ودراية كبيرة تسمح لهم بإدراك أنه يمكن تحقيق هدف جبائي بواسطة خيارات

---

[12]– حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعة، القاهرة، مصر، 2002, ص: 390.

[13]– صالح حميداتو، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص:94-95

قانونية لها آثار جبائية وإمكانية ممارسة الخيارات الجبائية الأكثر نفعا من أجل تعديل العبئ الجبائي الذي تتحمله دون الإخلال بقواعد التشريع الجبائي المعمول به[14].

4. خدمة إستراتيجية المؤسسة

حسب "عايدة سيد خطاب"فإن من بين التساؤلات التي يجب الإجابة عليها عند تحديد سياسات التمويل لإستراتيجية النمو هي التساؤل عن السياسات الضريبية التي تنتهجها المؤسسة[15].

وعليه فإنه لا يمكن تصور سياسة جبائية منفصلة عن باقي السياسات وذات هدف وحيد ومستقل، وذلك لأن التسيير الجبائي جزء من نظام التسيير العام للمؤسسة، بحيث يجب أن يحدد أهدافه تبعا للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة فالتسيير الجبائي يرتكز على مبدأ الحرية في التسيير الذي ينص على حرية إختيار المكلف للوضعية المناسبة لهونظرا لأهمية الجباية في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وبالتالي في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة، بحيث تعتبر من محددات إتخاذ القرار الإستراتيجي، ويتجلى ذلك من خلال:

- ✓ تحديد خيارات النمو مثل أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل فإلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة عن مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من إختيارها لأي منها، والتي على أساسها تتم المفاظلة بينها أو إختيار مزيج منها[16].
- ✓ الدور الذي تلعبه الجباية في إختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة إختلاف الأحكام الجبائية التي تطبق على كل منها .
- ✓ الدور الذي تلعبه الجباية في إختيار المكان الجغرافي للنشاط داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة إختلاف الإمتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة.

---

[14]- صالح حميداتو، مرجع نفسه، ص: 95.

[15]- عايدة سيد خطاب، الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص :40.

[16]– الحواس زواق، فعالية التسيير الجبائي وترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر يومي 14-15 أفريل 2009، ص: 3.

فمن خلال العلاقة بين الجباية والإستراتيجية فإن القرارات التي تتخذها المؤسسة، كالإستثمار، التوظيف، رفع رقم الأعمال...وغيرها مرتبط بالنظام الجبائي الذي تعمل فيه، وعليه فالضريبة تستعمل لخدمة أهداف المؤسسة كما يمكن أن تتحول إلى متغير فعال في تحديد إستراتيجياتها[17].

وحسب "يوسف الفلاح " فإن التسيير الجبائي يهدف إلى[18]:

- ✓ تجنب الخطر الجبائي، فيجب على المسير كيف يجنب المؤسسة تكـــاليف إضـــافية التي تتكبدها نتيجة عدم إلتزامها واحترامها للقواعد الضريبية.
- ✓ البحث عن المعلومة الجبائية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة مثل الإمتياز الضريبي.
- ✓ تقدير دائم لنتائج قياسية تكون لصالح المؤسسة.

وتعقيبا على ما سبق فالهدف الاستراتيجي للمؤسسة هو تحقيق الربح، ولذلك يسعى إلى تسيير جبائي فعال يساعد على إيجاد قرارات استراتيجية بوضع حلول جبائية مثلى تحقق وفرات مالية تساعد المؤسسة في قرارات التمويل مستقبليا وتخص المجالات التالية:

1.4.عمليات التمويل

يعتبر التمويل المصدر الأساسي لإنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات ولهذا يجب على المؤسسة توفير مصادر تمويل لتغطية نفقاتها وعامل احتياجاتها المالية

1.1.4. تعريف التمويل

يعرف التمويل على أنه " البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واجتياز وتقسيم تلك الضرائب والحصول لى المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة"[19].

---

[17]– صالح حميداتو، مرجع سابق، ص: 96.

[18]- Youssef El Fellah, opsit, p21

[19]- محمد العربي ساعد، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2006 ص 14

كذلك يعرف على أنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأسمال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[20].

- ✓ كما يعرف اتخاذ قرارات للحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل".
- ✓ ومنه يمكن القول أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالاستثمار أو التوسيع أو لنشاط المؤسسة.

2.1.4. أهمية التمويل

يعتبر التمويل شريان حياة للمؤسسة إذ أن المؤسسة تستعمل هذه الأموال لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال المراحل الإنتاجية المختلفة وهي كالتالي:

- ✓ **مرحلة تمويل عملية الاستثمار:** في هذه المرحلة يستعمل رأس المال في عملية الإنشاء التي تكون عبارة عن "معدات، مباني، وغيرها" والمواد الأولية.
- ✓ **مرحلة تمويل الإنتاج:** في هذه المرحلة يستعمل رأس المال في عملية الإنتاج من موارد بشرية وموارد خام بهدف إنتاج سلع أو خدمات مع تسديد مختلف نفقات العملية الإنتاجية.
- ✓ **مرحلة البيع:** في هذه المرحلة يستعمل رأس المال في عملية التسويق من خلال تعبئة السلع ونقلها وتوزيعها

3.1.4. العوامل المحددة للتمويل

على المؤسسة اختيار التمويل الملائم والأنسب لها من خلال دراسة مصادر التمويل الممكنة والفاصلة بينها وقد نجد:

---

[20]- حمزة الشيخي، إبراهيم الجرزاوي، افدارة المالية الحديثة دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 1998 ص 20

- ✓ **الملاءمة:** الملاءمة بين الأموال المستخدمة فمثلا يكون تمويل استثمار بعرض طويل الأجل أما رأس المال العامل فيكون قرض قصير الأجل أي في الدورة الإنتاجية.
- ✓ **المرونة:** هي الاختيار بين مصادر التمويل المتاحة، وأكبر عدد من البدائل التي يمكن للمؤسسة إحداث تغيير مناسب على مصدر التمويل.
- ✓ **التوقيت:** على المؤسسة اختيار الوقت المناسب لطلب العروض أي أن الوقت المناسب يخفض الضرائب الزائدة.
- ✓ **الدخل:** الفائدة المتحصل عليها من خلال هذا الغرض والفائدة التي يدفعها لمصدر التمويل لمعرفة إذا كان الغرض إيجابيا يقبل التمويل وإذا كان سلبيا يرفض التمويل.
- ✓ **الخطر:** يجب على المؤسسة دراسة الخطر الذي قد يمس المؤسسة من خلال هذا التمويل، حيث يزداد الخطر على المؤسسة كلما زادت الديون.

2.4. أصناف التمويل

1.2.4. التصنيف من حيث المدة

أ- **التمويل قصير الأجل:** مدته لا تتجاوز 12 شهرا وتتكرر باستمرار خلال عملية الإنتاج

ب- التمويل متوسط الأجل: تمتد من سنة إلى سبعة سنوات وهي موجهة للمشروعات قيد الإنجاز.

ت- التمويل طويل الأجل: مدته أكثر من سبعة سنوات موجهة للاستثمارات الطويلة، عقارات، أراضي، وغيرها.

2.2.4. التصنيف من حيث التمويل

أ- **التمويل الداخلي:** هو تمويل ذاتي من المصادر الخاصة بالمؤسسة

ب- التمويل الخارجي:

- ✓ **التمويل الخارجي المباشر:** يتم بين المقترضين والمقرضين دون وسيط مالي، مثل الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، السندات.
- ✓ **التمويل الخارجي غير المباشر:** التمويل بوجود وسطاء ماليين مثل البنوك وشركات التأمين.

5. أثر التسيير في عملية اتخاذ قرار التمويل:

على المسير الجبائي عند تحديد التوجه العام لسياسية المؤسسة التفكير في جملة من المتغيرات التي تحكم عملية التمويل، نذكر منها:

5-1: تأثير السياسة الضريبية على القروض:

- ✓ تلجأ كثير من المؤسسات لقروض مختلفة كمصدر لتمويل رؤوس أموالها وهذا لتحقيق بعض الوفرات الضريبية نتيجة سماح المشروع الجزائري بخصم فوائد القروض عند تحديد الوعاء الضريبي الذي يقلص من النتيجة وهذه الميزة تحقق للمؤسسة فوائد اخرى مثل:
  - ✓ تحقيق أقل تكلفة بالمفهوم الجبائي للنتيجة بعد الضريبة؛
  - ✓ ثبات معدلات الفائدة لمستويات الأرباح؛
  - ✓ طول مدة الاستحقاق للقروض ما يساعد في عملية الاستثمار؛
  - ✓ انخفاض تكاليف التعاقد والسندات مقارنة بتكاليف إصدار أسهم؛
- ✓ يجب على المؤسسة دائما الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يمكن أن تنجر عن المديونية ومنها: الإفلاس والعجزعن تسديد الديون؛
  - ✓ احترام مواعيد استحقاق القروض والقدرة الكافية لتوفير السيولة؛
  - ✓ محدودية القروض طويلة الأجل.

5-2: تأثير الضريبة على التمويل الإيجاري:

✓ **التمويل الإيجاري:** تلجأ المؤسسة لسياسة التمويل الإيجاري في عملية التمويل لتحقيق جملة من المزايا الضريبية حيث تعد الأقساط التي تدفعها المؤسسة بمثابة مصاريف قابلة للخصم وبعد حساب أقساط الاهتلاك قابلة للخصم بالنسبة للمؤسسة المستأجرة ما يحقق وفرة ضريبية أخرى

5-3: تأثير الضريبة على توزيع الأرباح:

يتضمن قرار توزيع الأرباح أو احتجازها بغرض إعادة استثمارها داخل المؤسسة دور هام في التأثير على قرارات المستثمرين في عدة محاولات مالية مثل الهيكل المالي، تدفق الأموال والسيولة، معدل النمو، تكلفة الأموال

5-4: دور التسيير الجبائي في مرحلة التمويل:

من خلال القرارات التي يتخذها المسير الجبائي في دورة التمويل نجد:

- ✓ سياسة الاقتراض التي تدخل في الهيكل التمويلي للمؤسسة مع الأموال الخاصة والمفاضلة بين المصدرين بأخذ اعتبارات جبائيه وكذا المخاطر المالية.
- ✓ التمويل الإيجاري من السياسات التي يعتبرها المسير الجبائي قرار مناسب للمشروعات الجديدة والضخمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة لما لها من امتيازات جبائيه.
- ✓ سياسة توزيع الأرباح وأثر الضريبة على الدخل تناسب عكسيا من خلال استفادة الأرباح المحتجزة من التخفيضات الضريبية وكذا الضريبة المستحقة على العائد الرأسمالي كبيع الأسهم.

رابعا: العوامل التي تؤثر على التسيير الجبائي

هناك عدة عوامل تؤثر على التسيير الجبائي داخل المؤسسة والتي تؤدي إلى تراجع كفاءتها وأرباحها وكذا حصتها السوقية، ومن بين هذه العوامل[21]:

---

[21]- لخضر يحي، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ،دراسة حالة مطاحن بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر ،2006 - 2007، ص: 80-85.

1.الخطر الضريبي

يقصد بالخطر الضريبي تلك التكاليف الإضافية التي تتكبدها المؤسسة نتيجة عدم إلتزامهاوإحترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه التكليف في العقوبات والغرامات التي تتحملها المؤسسة، والتي تشوه سمعتها اتجاه الضرائب هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقص الفعالية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات الضريبية.

ويتوقف تسيير الخطر الجبائي على قدرة المؤسسة على تحديد طبيعة العقوبات التي قد تتعرض لها وهي مسألة غير محسومة، وتتوقف بدورها على مدى ملاءمة الإختيارات الضريبية مع مختلف أبعاد السياسة العامة للمؤسسة، لذا فإن التسيير الضريبي يهدف إلى تحقيق حد أعلى من الضمان والأمن الضريبي هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الإختيارات اللازمة لتفادي هذا الخطر.

2.الإزدواج الضريبي

يقصد به فرض ضريبتين أو أكثر على نفس الوعاء أو تكرار فرض ضريبة نفسها على نفس الفرد أو المال نفسه في مدة واحدة.

يؤثر الإزدواج الضريبي على المؤسسة إذ يمثل عبئا إضافيا على عاتق المؤسسة ليزيد إلى جانب العبء الأصلي بإعتبار أن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة تمتصه الضريبة.

3.الضغط الضريبي

ويعرف على أنه مختلف الآثار التي تحدثها الإقتطاعات الضريبية والتي تؤثر على نشاط المؤسسة أي مدى قدرتها على تحمل العبء، ويكون أثره على المؤسسة إذ يعمل معدل الضغط الضريبي المرتفع على تثبيط النشاط الإنتاجي داخلها، وكذا على نمو المؤسسة، لأن للضريبة أثر معرقل على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بإعتبار هذا الأخير أحد مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة، وهذا لعدم إستغلال الأمثل لهاته العوامل مما يؤدي إلى نقص الإنتاج وإنخفاضه، والذي بدوره يؤثر على الحصة السوقية للمؤسسة وبالتالي على النتيجة الصافية.